مُفَاوَضَات
الحل السياسي في سوريا

استطلاع رأي

اليوم التالي
THE DAY AFTER

2015

مفاوضات

الحل السياسي في سوريا

اليوم التالي

شكر وتقدير

تتقدم اليوم التالي بشكرها وتقديرها لكلّ من ساهم بالاستطلاع. بالإضافة لمن أجروا مقابلات الاستطلاع داخل سوريا وفي كل من تركيا والأردن ولبنان (وعددهم اربعون شخصاً)، نخصُّ بالشكر باسم محمود من جامعة برلين الحرة، لاسهامه باتمام استطلاع الرأي بشكل كبير في وضع أسئلة الاستبيان وتحليل المعلومات وصياغة التقرير النهائي.

مفاوضات الحل السياسي في سوريا

حزيران / 2015

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي ©

منظمة اليوم التالي (TDA): هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

مدخل 1
أولاً: الموقف من المفاوضات 3
حل سياسي عبر المفاوضات أم حل عسكري؟ 3
ثانياً: قبل الذهاب إلى المفاوضات 12
المسؤولية عن فشل المفاوضات السابقة 12
هل يجب فرض شروط مسبقة قبل الذهاب إلى المفاوضات؟ ومن يفرضها؟ 13
التمثيل السياسي 15
الضمانات والدول الراعية 17
ثالثاً: المفاوضات ونتائجها 19
ترتيب الأولويات 20
المدة الزمنية المتوقعة للتوصل إلى حل للنزاع في سورية عبر المفاوضات 21
تنفيذ مضمون الاتفاقات على أرض الواقع 22
رابعاً: خطة دي ميستورا 23
الخلاصة 27
أولاً: الموقف من المفاوضات 27
ثانياً: قبل الذهاب إلى المفاوضات 28
ثالثاً: المفاوضات ونتائجها 28
رابعاً: خطة دي ميستورا 28
توصيات 30
ملحق 31

مدخل

أنجزت اليوم التالي خلال الفترة الممتدة بين 30 آذار 2015 و 19 أيار 2015 مسحاً اجتماعياً، بهدف استكشاف اتجاهات الرأي في سوريا بخصوص الموقف من المفاوضات بين النظام والمعارضة، وكذلك المبادرات الدولية المطروحة. تضمّنت الاستمارة مجموعة من الأسئلة تناولت عدّة نقاط رئيسية بخصوص عملية المفاوضات وبكافة مرحلها: الموقف منها، الفرص والشروط المسبقة الضرورية لنجاحها، التمثيل السياسي للمشاركين، الضمانات والدول الراعية التي يجب إشراكها، الأولويات في مرحلة المفاوضات، المدة والتنفيذ على أرض الواقع، وكذلك الموقف من خطة المبعوث الأممي السيد دي ميستورا.

لقد قامت اليوم التالي بتنفيذ هذا المسح ميدانياً رغم الحرب الدائرة، حيث تم سحب عينة غير تمثيلية. رغم عدم إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمع السوري، إلا أنها تساعد على فهم بعض التوجهات والمواقف الهامة. بلغ حجم العينة 2767 مستجيب ومستجيبة[1] (1741 رجل، 1026 إمرأة) في داخل الأراضي السورية وفي عدد من مخيمات اللجوء (كلّس، الزعتري، ومخيمات البقاع) في الدول المجاورة. وقد نفذه فريق بحثي مدرّب، مؤلف من 40 شخص توزعوا على مختلف المناطق في سورية. كما تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الديموغرافية، وشملت العينة مناطق تحت سيطرة النظام وأخرى خارجها. الخريطة التالية تظهر أماكن توزع العينة، وفي الملحق ثلاث جداول تتضمن معلومات تفصيلية عن توزعها. يعرض هذا التقرير نتائج هذا المسح.

[1] هذا العدد كان في المرحلة الأولى فقط، أي مرحلة السؤال عن الموقف من المفاوضات، بعد ذلك قمنا بالاستمرار في طرح الاسئلة فقط على أولئك المستجيبين الذين لم يعارضوا الذهاب إلى المفاوضات من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا، وبلغ عددهم 1514 مستجيب ومستجيبة.

جدول (أ) . توزع العينة حسب المنطقة الحالية والطائفة

المحافظة	سنة	شيعة	علويين	اسماعيليين	دروز	أزيديين	مسيحيين	لا اجابة	المجموع %	عدد المقابلات
الحسكة	38.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	5.5	55.3	100	217
دير الزور	94.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	100	183
حلب	83.7	1.5	3.9	0.9	0.6	0.9	5.1	3.3	100	332
إدلب	94.4	0.0	0.0	.00	0	0.0	2.3	3.3	100	479
اللاذقية(جبل التركمان)	78.5	0.0	8.9	3.8	1.3	0.0	2.5	5.1	100	79
طرطوس	9.1	2.7	46.4	35.5	0.0	0.0	3.6	2.7	100	109
حمص (الرستن)	88.9	1,2	1.2	2.9	0.0	0.0	1.2	4.7	100	171
ريف دمشق	71.5	0.7	1.4	1.4	1.4	0.7	0.7	22.2	100	144
دمشق	23.5	4.9	12.3	11.3	3.9	0.5	11.8	31.9	100	204
السويداء	11.4	0.0	0.0	0.0	38.6	0.0	0.0	50.0	100	132
القنيطرة	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	100	2
حماة	88.5	0	5.7	2.6	0.0	0.4	2.6	0.0	100	227
درعا	92.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.3	100	245
مخيمات الاردن	99.1	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	100	110
مخيمات تركيا	95.9	0.0	0.0	1.0	0.0	1.0	0.0	2.0	100	98
مخيمات لبنان	54.3	0.0	0.0	14.3	5.7	0.0	8.6	17.1	100	35
عدد المقابلات	*2028*	*21*	*112*	*87*	*67*	*8*	*82*	*362*	-	*2767*
المجموع٪	*73.3*	*0.8*	*4.1*	*3.1*	*2.4*	*0.3*	*3.0*	*13.1*	*100*	

أولاً: الموقف من المفاوضات

حل سياسي عبر المفاوضات أم حل عسكري؟

منذ انطلاقة الثورة السورية في آذار 2011 ظهرت الدعوات لإجراء مفاوضات سياسية بين النظام والمعارضة من أجل إيجاد حل سياسي يضمن تحقيق انتقال سلمي للسلطة في سوريا، وبرزت أصوات مؤيدة وأخرى رافضة لأي نوع من المفاوضات. لمعرفة موقف المستجيبين، سُئلوا أولاً عما إذا كانوا يؤيدون الذهاب إلى المفوضات للوصول إلى مخرج من الوضع الكارثي الذي آلت إليه الأمور في سوريا. أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المستجيبين يؤيدون الذهاب إلى طاولة المفاوضات 54.7%، مقابل 42.5% يرفضون (الشكل 1). بعد ذلك تم طرح المزيد من الأسئلة، فقط على أولئك الذين لم يعارضوا الذهاب إلى الانتخابات (بلغ عددهم 1514). وذلك بهدف معرفة تصوراتهم وتوقعاتهم لطبيعة هذه المفاوضات، شكلها، مضمونها، شروط نجاحها وغير ذلك من الأسئلة التي نعرضها تباعاً.

شكل (1). هل تؤيد الذهاب في طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا؟

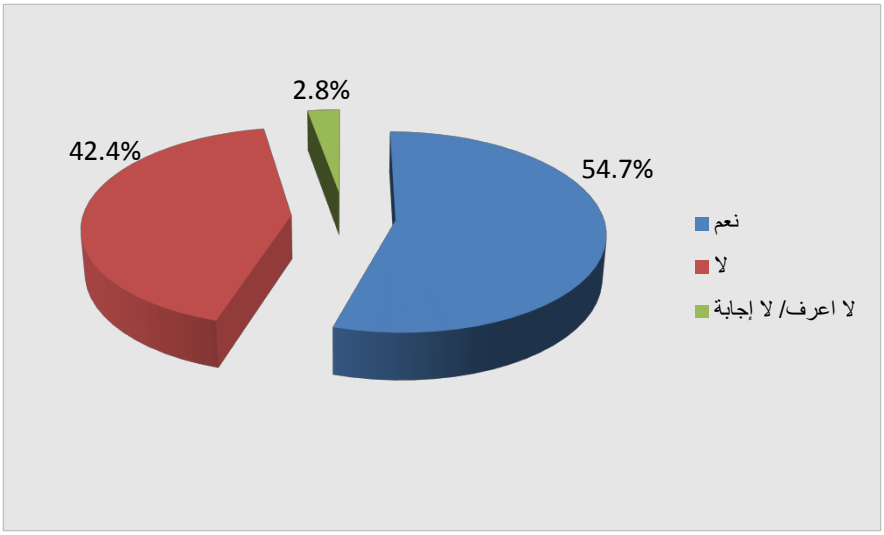

لا يبدو أن الجندر يشكل فارقاً مهماً في الموقف من المفاوضات لكن هناك متغيرات أخرى تظهر النتائج أنها مؤثرة، نوردها تباعاً:

العمر: تظهر النتائج أن الشباب دون 25 عاما في عينتنا، يميلون إلى رفض المفاوضات، بينما ترتفع نسبة المؤيدين للذهاب إلى المفاوضات بين 26 و 45 سنة، وبدرجة أقل في فئة 46 –55 عام. أما الكبار في السن (فوق ال 56) فيبدو أنهم أقل حماساً للمفاوضات، فلقد عبر 51.9 % منهم عن رفضه للمفاوضات، مقابل 47.2 % أفادوا بالإيجاب (شكل 2).

شكل (2). الموقف من المفاوضات حسب الفئات العمرية (%)

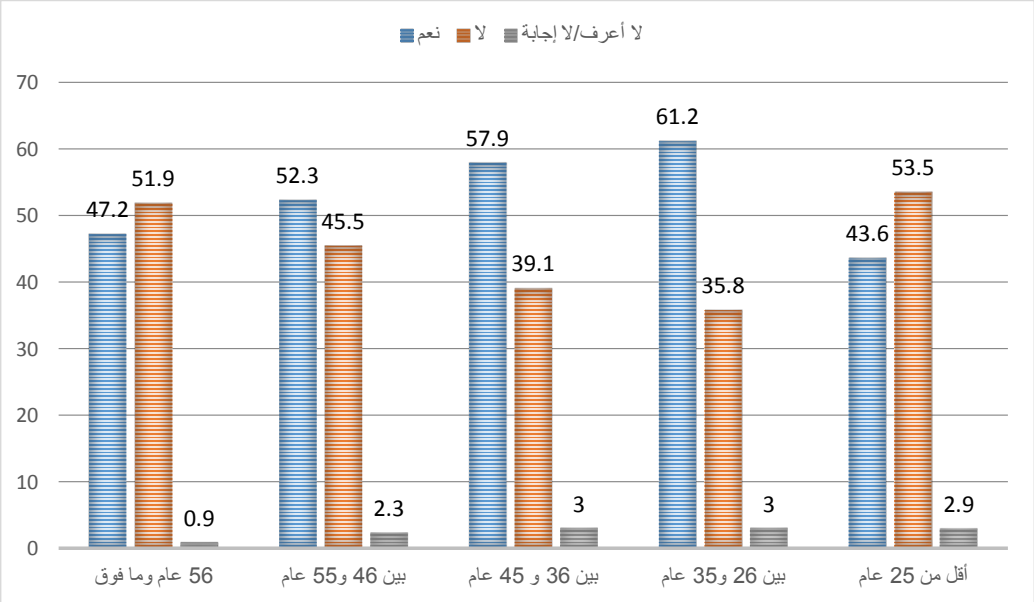

الدخل الشهري: يبدو أن المستجيبين ذوي الدخل المنخفض (أقل من 25 ألف ليرة شهرياً) منقسمون على أنفسهم تجاه الذهاب إلى المفاوضات (النصف بالنصف تقريباً)، بينما يختلف الحال بشكل ملحوظ مع ذوي الدخل الأعلى (بين 25–75 ألف ليرة شهرياً) وكذلك (75 ألف ليرة وما فوق)، حيث جاءت النسب متقاربة بحدود 69% أفادوا بنعم، مقابل ما يقارب ال 28–29 % أجابوا بالنفي (جدول 1).

جدول (1). الموقف من المفاوضات حسب الدخل الشهري (%)

الدخل الشهري	نعم	لا	لا أعرف/لا إجابة	المجموع
أقل من 25 ألف ليرة	48.6	48.3	3.2	100
بين 25-75 ألف ليرة	69.0	29.0	2.0	100
أكثر من 75 ألف ليرة	69.9	28.1	2.1	100
أفضل عدم الإجابة	46.3	50.4	3.3	100

المستوى التعليمي: تظهر النتائج وجود علاقة بين المستوى التعليمي والموقف من المفاوضات، حيث يلاحظ أن نسبة الذين يؤيدون الذهاب إلى المفاوضات ترتفع مع التقدم في المستوى التعليمي. نجد أن 23.5% من الأميين أفادوا بالإيجاب بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 65.8% عند حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا. وبنفس الطريقة يمكن ملاحظة كيف تنخفض نسبة الذين أجابوا بالنفي عند الانتقال من المستوى "أمي" (67.6 %)، مروراً بالمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية وانتهاء بالمرحلة الجامعة وما فوق حيث تبلغ أدنى مستوى 31.9 % (شكل 3).

شكل (3). المستوى التعليمي والموقف من المفاوضات (%)

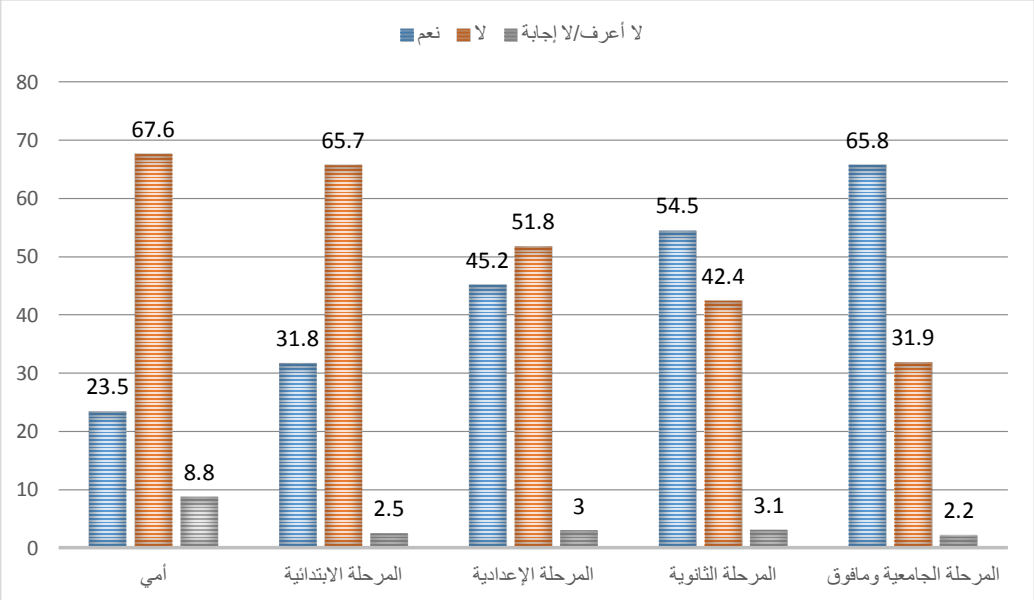

الإيديولوجيا[2]: يبدو أن العلمانيين من المستجيبين يريدون المضي في طريق المفاوضات، بينما لا تؤيد النسبة الأكبر من الإسلاميين هذا الخيار. كما هو موضح في الشكل (4) انخفضت نسبة الذين أفادوا بالإيجاب من77.7 % عند "أقصى العلمانية" إلى 18.2% فقط عند "أقصى الإسلام السياسي"، والنسبة نفسها تقريباً انقلبت عند جهة الرافضين للذهاب للمفاوضات: من 18.5 % في أقصى العلمانية إلى 77.7 % في أقصى الإسلام السياسي.

شكل (4) الإيديولوجيا والموقف من المفاوضات (%)

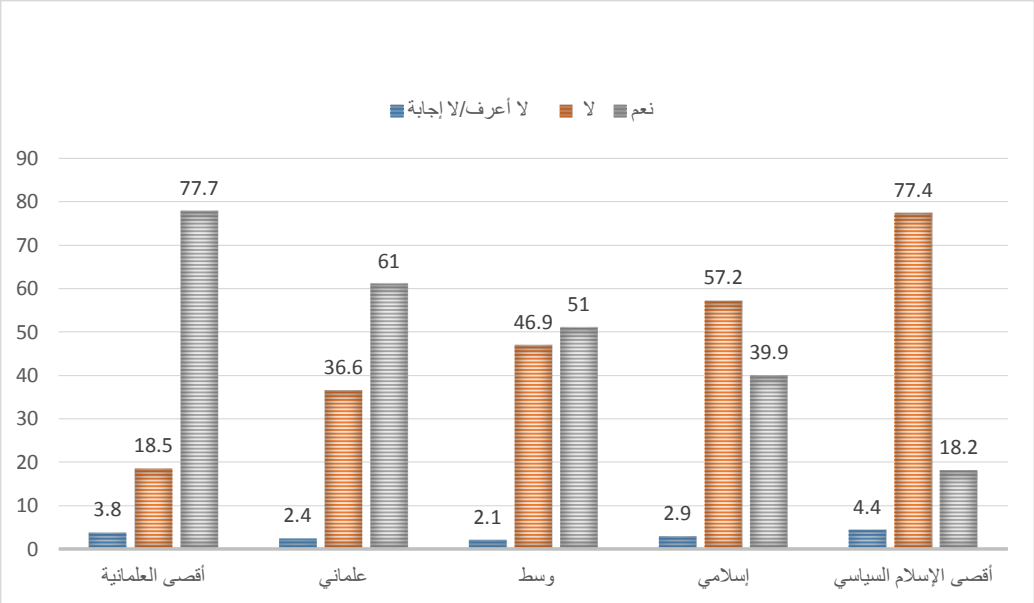

الطائفة: تظهر النتائج في الشكل (5) – المرتب حسب النسب المئوية للإجابات – أن السنة منقسمون على أنفسهم تجاه المفاوضات. جاء الشيعة في المرتبة الثانية بنسبة 57 % يؤيدون، ويدعم العلويون أيضاً الذهاب إلى المفاوضات، نسبة كبيرة منهم 62.7 % أفادوا بالإيجاب، مقابل 37.3% أجابوا بالنفي. ترتفع نسبة التأييد بشكل ملحوظ عند باقي الطوائف، حيث تتشابه الإجابات عند الاسماعيليين والدروز، فنسبة كبيرة منهم (حوالي الثلثين) تؤيد الذهاب إلى المفاوضات وفقط ما يقارب 29 % يرفضون. كما يبدو أن هناك شبه إجماع عند المسيحيين والإزيديين على ضرورة الذهاب إلى المفاوضات (شكل 5).

[2] لمعرفة الإيديولوجيا، قمنا بالسؤال عن شكل الدولة الأنسب لسوريا في المستقبل، وعرضنا سلسلة من الأرقام تبدأ بصفر (دولة علمانية) وتنتهي بعشرة (خلافة إسلامية) وطلبنا من المستجيبين تحديد مدى قربهم من هذين الخيارين. بعد ذلك قمنا بإعادة ترتيب الإجابات على الشكل التالي : (0) أقصى العلمانية، (1،2،3) علماني، (4،5،6) وسط، (7،8،9) إسلامي، (10) أقصى الإسلام السياسي.

شكل (5). الطائفة والموقف من المفاوضات (%)

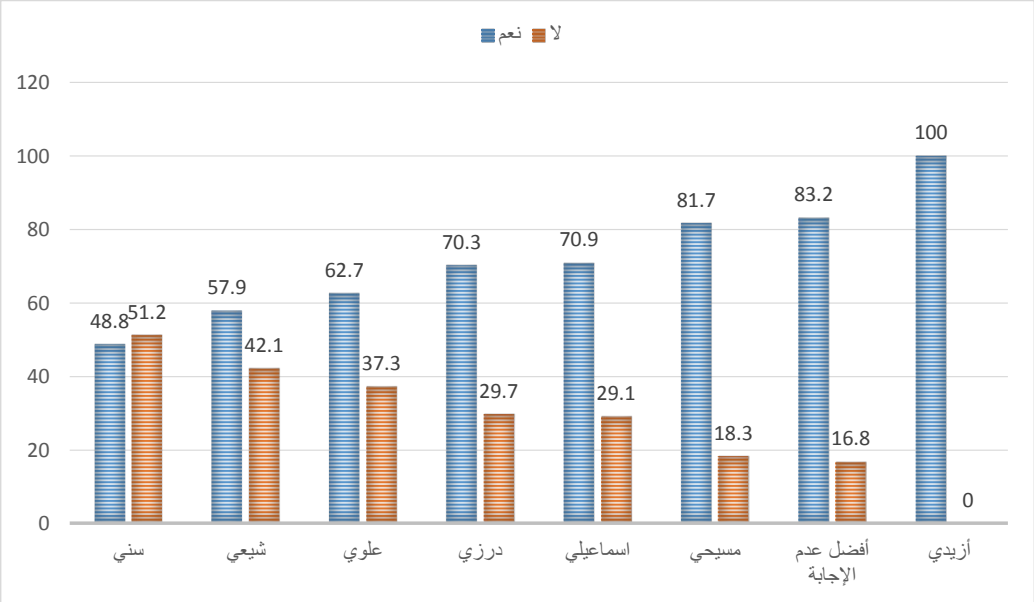

المنطقة الحالية: المقصود هنا هو المنطقة التي كان يتواجد بها المستجيب عند إجراء المقابلة. يبدو أن هناك تباين بين المناطق بخصوص الذهاب إلى المفاوضات. الجدول (2) يظهر قائمة مرتبة حسب النسبة المئوية للإجابات، حيث يمكن أن نشاهد كيف أن الغلبة كانت لرافضي المفاوضات في كل من مخيمات الأردن وحمص وإدلب واللاذقية ودرعا. بينما تنقلب النسبة لصالح تأييد الذهاب إلى المفاوضات في المخيمات التركية وحلب ودير الزور وحماه ومخيمات لبنان ودمشق وريفها والسويداء وطرطوس والحسكة. يمكن ملاحظة كيف أن النسب الأعلى المؤيدة للمفاوضات كانت في مناطق تواجد نسبة عالية من الأقليات. كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن عينة إدلب تم جمعها بعد دخول جيش الفتح على المدينة.

جدول (2). المنطقة الحالية والموقف من المفاوضات (%)

المنطقة[3]	نعم	لا	المجموع
1.مخيمات_الأردن	12.8	87.2	100
2.حمص	33.7	66.3	100
3.إدلب	39.3	57.6	100
4.اللاذقية	45.5	54.5	100
5.درعا	46.1	53.9	100
6.المخيمات_تركيا	52.1	47.9	100
7.حلب	55.0	45.0	100
8.دير الزور	53.5	46.5	100
9.حماه	64.0	36.0	100
10.المخيمات_لبنان	68.6	31.4	100
11.ريف دمشق	70.7	29.3	100
12.دمشق	78.4	21.6	100
13.السويداء	79.2	20.8	100
14.طرطوس	79.8	20.2	100
15.الحسكة	88.6	11.4	100

بمقارنة النتائج بين المناطق الخاضعة للنظام وتلك الخارجة عن سيطرته، نجد أن هناك انقسام في مناطق المعارضة بخصوص الموقف من المفاوضات، بينما أن المستجيبين في المناطق الواقعة تحت سيطرته يفيدون وبنسبة بلغت 69.2 % أنهم يؤيدون المضي في طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل للنزاع، مقابل 28.9 % أجابوا بالنفي. ولكن يجب الانتباه إلى أن عينة مناطق النظام تضم مجموعة من الطوائف المختلفة، بينما يطغى الانتماء إلى الطائفة السنية على عينة المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، حيث لم يصرّح أي شخص بانتمائه إلى الطائفة العلوية (شكل 6 و جدول 3).

[3] كانت العينة جد صغيرة في القنيطرة لذلك لم ندرجها في الجدول. إجابتان بنعم

شكل (6). المناطق تحت / خارج سيطرة النظام والموقف من المفاوضات (%)

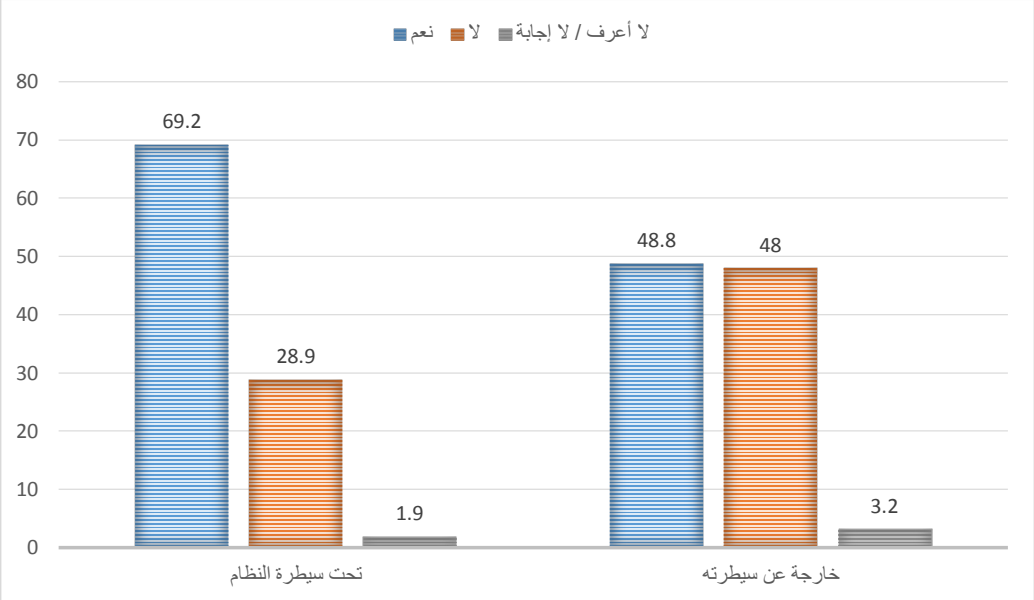

جدول (3). الطائفة حسب مناطق تحت / خارج سيطرة النظام (%)

	مناطق خارج سيطرة النظام	مناطق النظام
سني	87,2	38,9
شيعي	0.1	2.4
اسماعيلي	0,6	9,5
درزي	0.2	7.9
أزيدي	0,1	0.9
مسيحي	1,4	6,9
علوي	0,0	14,0
لا إجابة	10.5	19.5
المجموع	100	100

المهنة الحالية: يظهر الجدول (4) علاقة بين المهنة الحالية والموقف من المفاوضات، يبدو أن المقاتلين هم الأكثر رفضاً للمفاوضات، أكثر من نصف المزارعين والعاطلين عن العمل يرفضون الذهاب إلى المفاوضات. بينما يميل أصحاب باقي المهن إلى تأييدها. يظهر الجدول أن المدراء (من الرتب المتوسطة والعالية) والموظفين (سواء الحكوميين أو في القطاع الخاص) هم الأكثر تأييداً للمفاوضات.

جدول(4) المهنة الحالية والموقف من المفاوضات (%)

	نعم	لا	لا أعرف/لا إجابة	
مقاتل	22.7	75.8	1.5	100
مزارع	43.2	52.3	4.5	100
عاطل عن العمل	44.5	50.4	5.1	100
طالب	56.4	41.0	2.6	100
مهنة حرة	56.6	40.8	2.6	100
غير ذلك	57.3	40.4	5.1	100
مدير برتبة عالية	60.0	40.0	0.0	100
مدير برتبة متوسطة	67.3	32.7	0.0	100
موظف حكومي	69.5	28.3	2.2	100
موظف في شركة خاصة أو منظمة	76.3	22.2	1.5	100

المنطقة الاصل: من المفيد أيضاً معرفة موقف أهالي تلك المناطق، سواء كانوا يعيشون داخلها أو اضطروا للرحيل عنها. الجدول التالي يعرض موقفهم: جاء أبناء درعا في مقدمة الرافضين في عينتنا، تلاهم أهالي إدلب، ثم حمص، أما أبناء دير الزور واللاذقية (جبل التركمان) فمنقسمون على أنفسهم نوعاً ما. في باقي المناطق يؤيدون المفاوضات بنسب مختلفة وجاء في مقدمتهم الرقة والواقعة تحت سيطرة داعش حالياً (84.6 %) والحسكة (86.2 %).

جدول (5). المنطقة الأصل والموقف من المفاوضات (%)

المنطقة	نعم	لا	المجموع
1.درعا	37.4	62.6	100
2.إدلب	40.5	59.5	100
3.حمص	42.7	57.3	100
4.دير الزور	52.1	47.9	100
5.اللاذقية	53.0	47.0	100
6.حلب	55.9	44.1	100
7.حماه	62.9	37.1	100
8.طرطوس	74.7	25.3	100
9.ريف دمشق	75.6	24.4	100
10.السويداء	76.9	23.1	100
11.دمشق	77.8	22.2	100
12.الرقة	84.6	15.4	100
13.الحسكة	86.2	13.8	100

ثانياً: قبل الذهاب إلى المفاوضات

المسؤولية عن فشل المفاوضات السابقة

حتى الآن، كان الفشل مصير جميع محاولات إيجاد حل سياسي يضمن انتقال سلمي للسلطة في سوريا. الكثير من المبادرات العربية، والإقليمية، والدولية ولا يزال الصراع المسلح مستمراً. النتيجة ذاتها كانت من نصيب مفاوضات جنيف (1 و 2) وموسكو (1 و 2)، ويجري الحديث الآن عن جنيف (3). للوقوف على رأي المستجيبين بأسباب فشل هذه التجارب السابقة، سئل المستجيبون عن مصدر المشكلة. وتفيد النتائج بأن النسبة الكبرى والتي بلغت حوالي نصف عدد المستجيبين تعتقد أن السبب الرئيسي يكمن في غياب الرغبة الدولية لإنهاء النزاع، بينما جاءت الحكومة السورية كمسؤولة عن فشل المفوضات في المرتبة الثانية بنسبة 21.8 %. ونسبة 11.2% حملت المسؤولية للمعارضة وحدها في فشل المفاوضات السابقة، علماً أن القسم الأكبر منها يضع اللوم على عاتق المعارضة المسلحة، وفقط 2.8 % يلقون باللوم على المعارضة السياسية وحدها (الشكل 7).

شكل (7). أين تكمن العقبات التي أعاقت التوصل إلى حل عبر المفاوضات حتى الآن برأيك؟ (%)

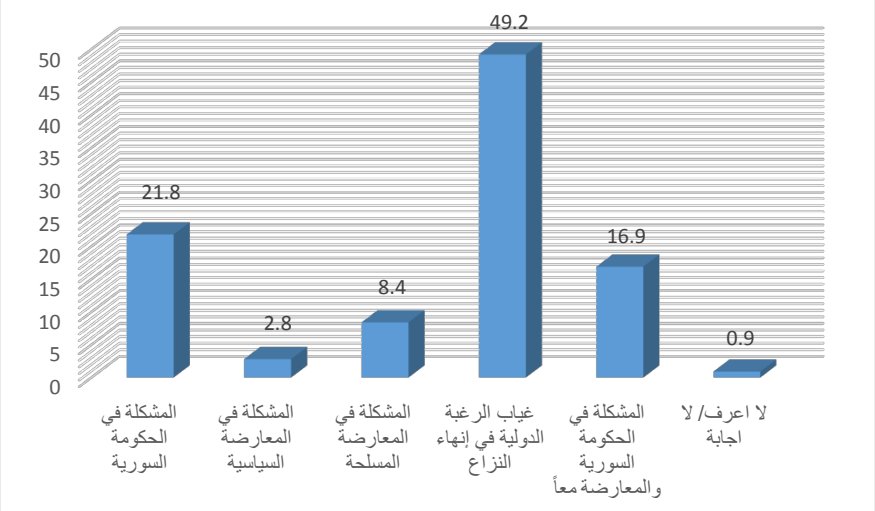

هل يجب فرض شروط مسبقة قبل الذهاب إلى المفاوضات؟ ومن يفرضها؟

دارت ومازالت تدور حتى الآن نقاشات كثيرة بخصوص الحاجة إلى فرض شروط مسبقة قبل الذهاب إلى المفاوضات. فهناك (في أوساط المعارضة والنظام) من يعتقد بوجوب فرض عدة شروط مثل فك الحصار، اطلاق سراح المعتقلين، وقف القصف وغيرها. بالمقابل هناك من يرى أنه يجب الذهاب إلى المفاوضات من دون شروط مسبقة. لمقاربة هذا الموضوع، توجهنا في البداية بالسؤال فيما لو كان من الضروري فرض شروط مسبقة أم لا، ومن هي الجهة التي يجب أن تضع هذه الشروط (المعارضة، النظام، أم كلاهما).

أكثر من نصف المستجيبين يؤيدون فرض هكذا شروط، مقابل 39.5 % قالوا بأنه يجب الذهاب بدون شروط مسبقة، وتوزعت الإجابات على الشكل التالي: 35.9 % أفادوا بأن المعارضة هي الجهة التي يجب أن تقوم بفرض شروط مسبقة، بالمقابل أفاد 15.6 % بضرورة أن يقوم الطرفان بوضع هذه الشروط. نسبة ضئيلة فقط (3.8 %)، أفادت بأن النظام هو من يجب أن يضع الشروط المسبقة (الشكل 8).

شكل (8). أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك (%)

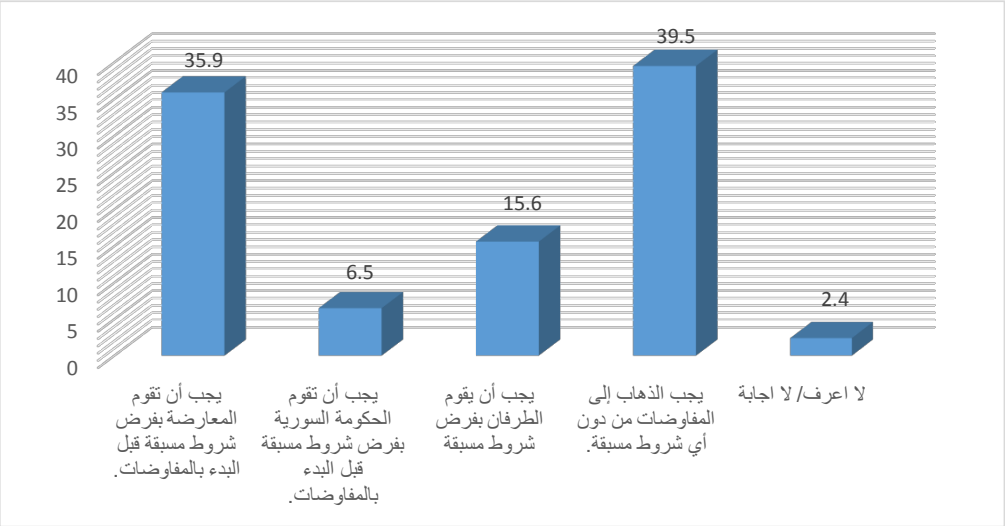

بعد ذلك توجهنا بالسؤال فقط إلى أولئك الذين أفادوا بوجوب فرض شروط مسبقة من قبل أحد الطرفين أو كلاهما (بالإضافة إلى الذين أجابوا بلا أعرف). حيث تم عرض قائمة تتضمن أبرز الشروط المسبقة الضرورية – التي يتم تداولها في أوساط المعارضة أو النظام– والتي يجب البدء بتنفيذها قبل الشروع بالمفاوضات. تحليل النتائج يظهر شبه إجماع على الشروط المسبقة التالية: فك الحصار عن المناطق المدنية، إطلاق سراح المعتقلين، وقف القصف على المناطق المدنية، الكشف عن مصير المفقودين. وكذلك شروط سحب الميليشيات الأجنبية سواء تلك التي تقاتل إلى جانب النظام او المعارضة، وتنخفض النسبة نوعاً ما لاعتبار إلغاء العقوبات على سوريا شرطاً مسبقاً للمشاركة في المفاوضات. حيث أفاد 17.5 % بأنهم "يعارضون بشدة" (شكل 9).

شكل (9) : شروط ضرورية يجب البدء بتنفيذها قبل الدخول في أي مفاوضات (%)

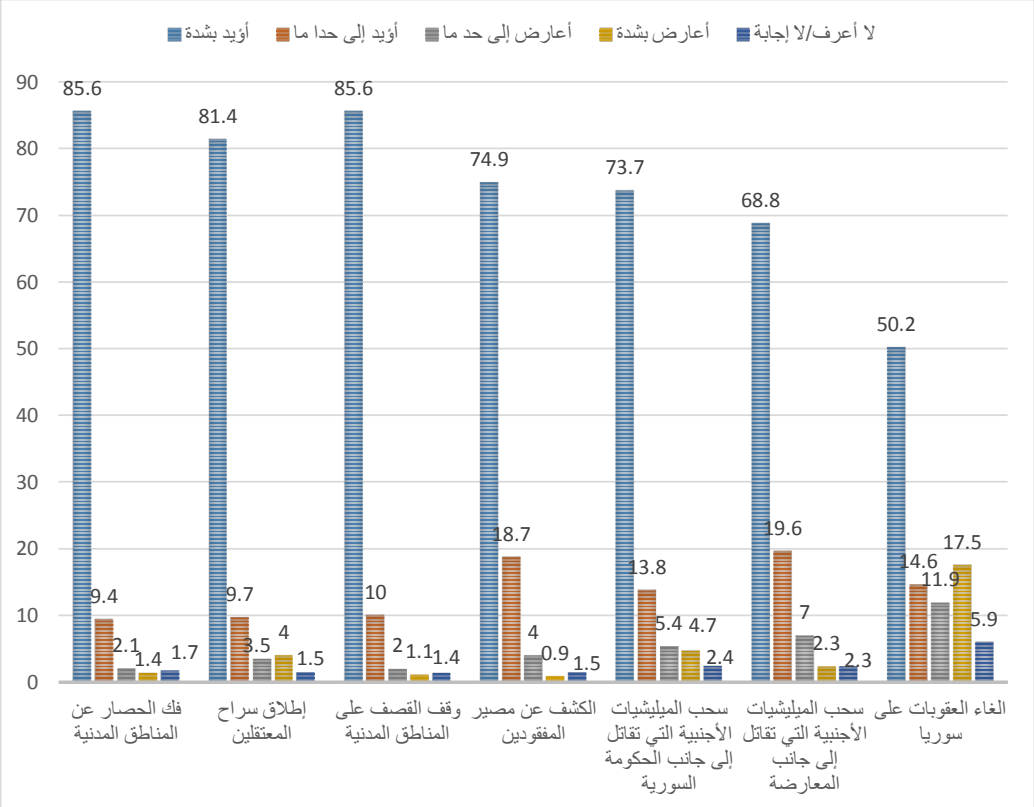

التمثيل السياسي

تثير مسألة المفاوضات قضية التمثيل السياسي، فمن هي الجهات التي يجب أن تشارك في المفاوضات؟ و ما هو حجم حضورها في الشارع السوري؟ بعيداً عن الاتهامات المتبادلة بين مختلف الأطراف، والتي يدّعي كل منها تأييداً واسعاً بين السوريين. توجهنا إلى المستجيبين بسؤال يتضمن قائمة من بينها أبرز الجهات السياسية في سوريا، خصوصاً تلك التي شاركت أو تشارك في مفاوضات الحل السياسي. تبرز الأزمة مباشرة بملاحظة ان نسبة أولئك الذين أجابوا بلا أعرف جاءت في المقدمة وبلغت حوالي ربع عدد المستجيبين، يليها كل من الائتلاف وحكومة النظام السوري، بنفس النسبة تقريباً، حوالي 16 % لكل منهما. المثير للانتباه هو نسبة أولئك الذين أفادوا بأن المعارضة المسلحة هي التي تمثلهم والتي بلغت 14.5 %. لم تحظ هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي بأكثر من 4.1 %، والنسبة الأقل كانت من نصيب تيار بناء الدولة بنسبة 1.6 % (الشكل 10). ضمن "جهات أخرى" جاءت إجابات متنوعة كان أبرزها قوى سياسية كردية. بناء على ما سبق، يمكن القول أن الفصائل المسلحة تحل في المرتبة الثانية بعد الائتلاف بين القوى المعارضة.

يجدر التذكير هنا أن هذه النسب هي بين أولئك الذين لا يعارضون الذهاب إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي، فالذين يرفضون الذهاب تم استبعادهم من المرحلة الاولى في هذا الاستطلاع كما ذكرنا سابقاً.

شكل (10). أي من الجهات التالية تعتبرها ممثلة لك ولمصالحك في المفاوضات؟ (%)

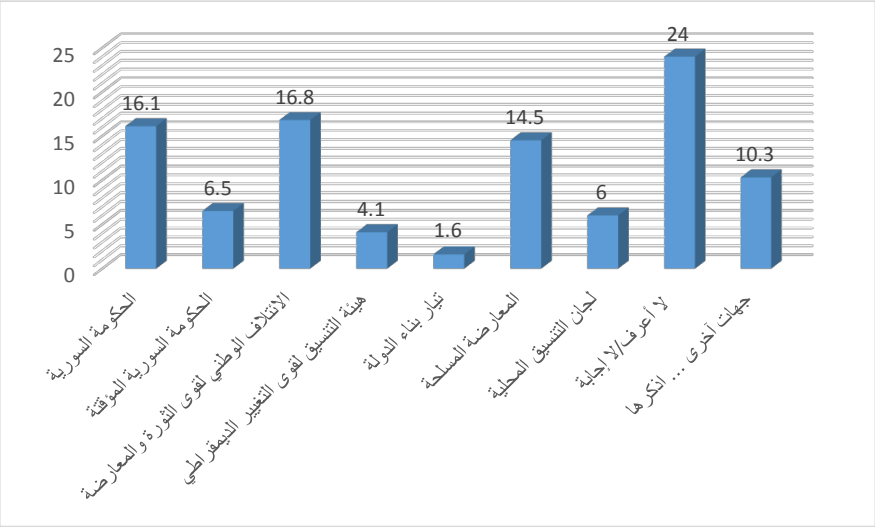

اذا ما نظرنا إلى التمثيل السياسي بحسب المناطق الخاضعة للنظام / و أخرى خارجة عن سيطرته، نلاحظ كيف أنه في المناطق الخارجة عن سيطرته، " لا أعرف/لا إجابة" و " الائتلاف الوطني" يحضران في رأس القائمة المرتبة تنازلياً حسب النسب (الجدول 6)، بينما تأتي هيئة التنسيق والوطني مع حكومة النظام و تيار بناء الدولة في آخرها. بالمقابل، في مناطق سيطرته نجد أن "لا أعرف/لا إجابة" و "الحكومة السورية" يحضران في المقدمة، أما في ذيل القائمة نجد الحكومة السورية المؤقتة وهيئة التنسيق وتيار بناء الدولة.

جدول (6). التمثيل السياسي في مناطق تحت / خارج سيطرة النظام (%)

خارجة عن سيطرة النظام		**تحت سيطرة النظام**	
لا أعرف / لا إجابة	26.6	الحكومة السورية	39.1
الائتلاف الوطني	21.0	لا أعرف / لا إجابة	19.4
المعارضة المسلحة	18.9	الائتلاف الوطني	9.2
جهات أخرى	11.7	جهات أخرى	7.7
الحكومة السورية المؤقتة	7.8	المعارضة المسلحة	6.5
لجان التنسيق المحلية	6.0	لجان التنسيق المحلية	6.2
الحكومة السورية	3.4	هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي	5.5
هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي	3.4	الحكومة السورية المؤقتة	4.2
تيار بناء الدولة	1.2	تيار بناء الدولة	2.3
المجموع	100		100

الضمانات والدول الراعية

أثير الكثير من الجدل حول الدول الواجب إشراكها في رعاية المفاوضات من أجل ضمان نجاحها، خصوصاً في ظل الدعم الكبير الذي حصل عليه النظام من قبل دول مثل إيران وروسيا. توجهنا أولاً بالسؤال فيما لو كان من الضروري إشراك دول أخرى أم أن هذه المفاوضات يجب أن تبقى بين السوريين أنفسهم. تحليل النتائج يظهر أن النسبة الكبيرة تفيد بضرورة أن تكون هذه المفاوضات برعاية وبضمانات دولية (71.7 %)، مقابل 12.7% فقط أفادوا بأنها يجب أن تكون سورية – سورية، باقي الإجابات توزعت بين الرعاية الإقليمية، والعربية، علماً أن هذه الأخيرة لم تحظ بتفضيل أكثر من 3.3 % من المستجيبين (الشكل 11).

للوصول إلى فهم أعمق لموقف أولئك المستجيبين الذين لا يعتقدون أن المفاوضات يجب أن تكون سورية – سورية، عُرض عليهم قائمة بمجموعة من الدول من بينها إيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وطلب منهم تحديد موقفهم من إشراك كل منها في رعاية المفاوضات. تظهر النتائج أن 54 % منهم يريدون إشراك روسيا، مقابل 41.6 % يعارضون، والمثير للاهتمام هو النسبة العالية للمعارضين بشدة لمشاركتها، حيث بلغت نسبتهم 32.0 %. أما بخصوص إيران، يرفض المستجيبين مشاركتها بنسبة 60.7 % ونسبة كبيرة منهم "تعارض بشدة" حيث بلغت 45.6 %، فقط 18.1 % أفادوا بأنهم يؤيدون مشاركتها " بشدة ". أما عن الدول الأوروبية فهناك شبه إجماع على مشاركتها، وتظهر النتائج أيضاً تأييداً كبيراً لإشراك الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وتركيا (شكل 12).

يبدو أن الموقف من إيران وروسيا لا يختلف تبعاً للموقف من النظام فقط، وإنما وكما يتضح من الجدول (7) أن هناك اختلاف بين المعارضين أنفسهم وإن بشكل مختلف. يميل "المعارضين للنظام" في عينتنا[4] إلى رفض مشاركة روسيا ولكن بدرجة أقل من رفضهم لإيران (55.4 % بالنسبة للأولى، مقابل 72.2 % بالنسبة للثانية).

[4] قمنا بإعادة فرز الإجابات المتعلقة بسؤال التمثيل السياسي في المفاوضات، واعتبرنا أن الذين أفادوا بأن الحكومة السورية هي التي تمثلهم هم مجموعة المؤيدين للنظام، بينما اعتبرنا أن المجموعة التي تشكل المعارضين للنظام هي تلك التي اختارت إحدى المجموعات المعارضة بما فيها هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة.

شكل (11). أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك (%)

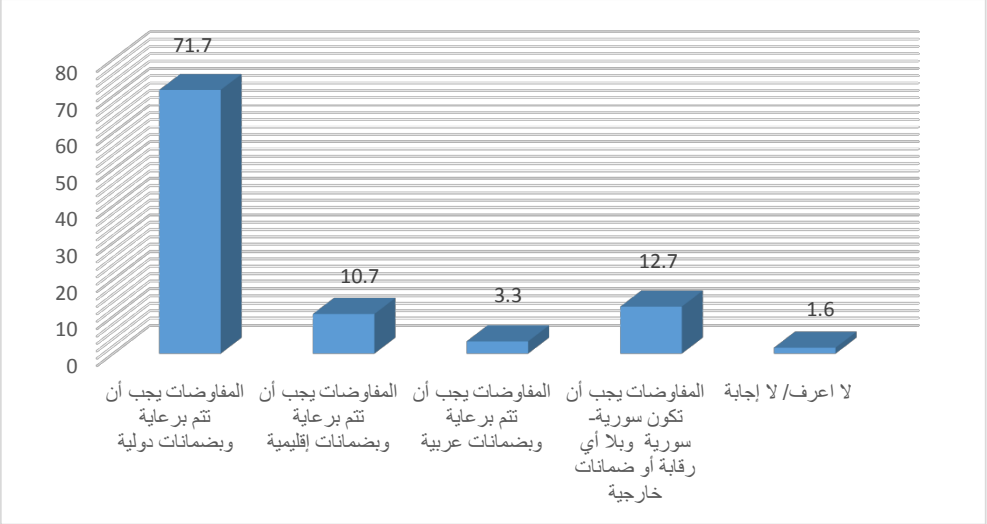

شكل (12) الموقف من مشاركة بعض الدول في رعاية المفاوضات (%)

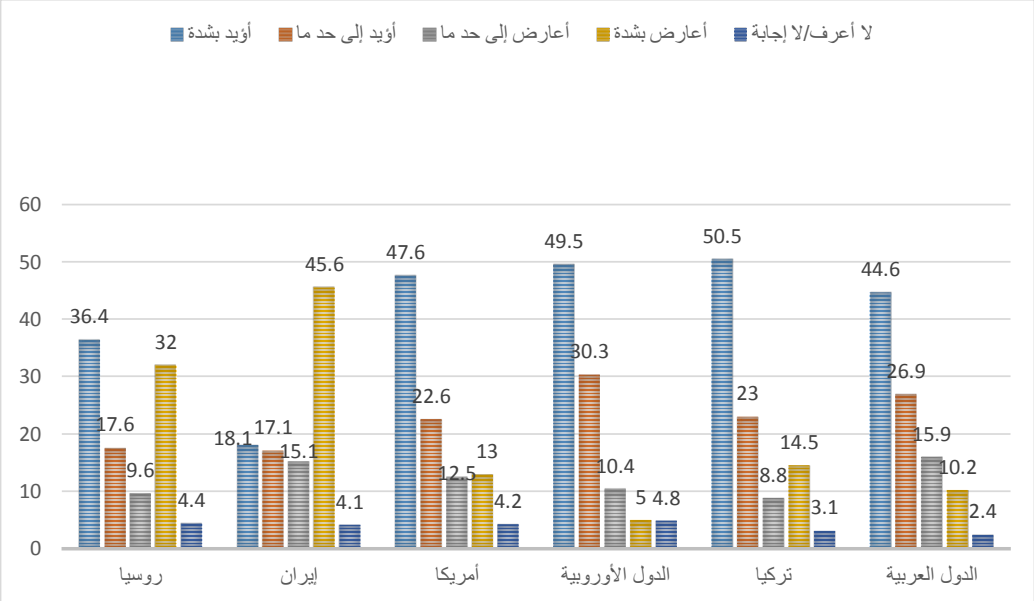

جدول (7). الموقف من إيران وروسيا بناء على الموقف من النظام (%)

	إيران				روسيا			
	معارض لمشاركتها	مؤيد لمشاركتها	لا أعرف / لا إجابة	المجموع	معارض لمشاركتها	مؤيد لمشاركتها	لا أعرف/لا إجابة	المجموع
مؤيد للنظام	7	92.5	0.5	100	3.2	96.2	0.5	100
معارض للنظام	72.7	22.2	5.2	100	55.4	39.0	5.6	100

ثالثاً: المفاوضات ونتائجها

ترتيب الأولويات

في المفاوضات التي أجريت في جنيف كان الخلاف حول أولوية النقاط التي يجب مناقشتها في المفاوضات حتى يتم الانتقال بعدها إلى الخطوة التالية. تمسكت المعارضة بفكرة أن المسألة الأولى التي يجب أن تتم مناقشتها يجب أن تكون هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة، في حين تمسك النظام بفكرة أن الأولوية يجب أن تكون لصالح مكافحة الإرهاب. لمعرفة رأي المستجيبين توجهنا إليهم بالسؤال عن هذه الأولويات، بعد أن أضفنا خيار مناقشة المسألتين معاً (الهيئة الانتقالية ومكافحة الإرهاب) أو بالتوازي والذي كان اقتراح الأخضر الإبراهيمي (المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية). توزعت الإجابات على الشكل التالي: حلّ أولاً مطلب المعارضة بهيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة بنسبة 39.8 % وتلاه بفارق ضئيل خيار مناقشة المسألتين في الوقت ذاته، بينما حلّ مطلب وفد النظام السوري في المرتبة الأخير بنسبة 17.5 % (الشكل 13).

شكل (13). ما هي المسألة الأولى التي يجب أن يناقشها ويتفق عليها الطرفان حتى يمكن الاستمرار في المفاوضات؟ (%)

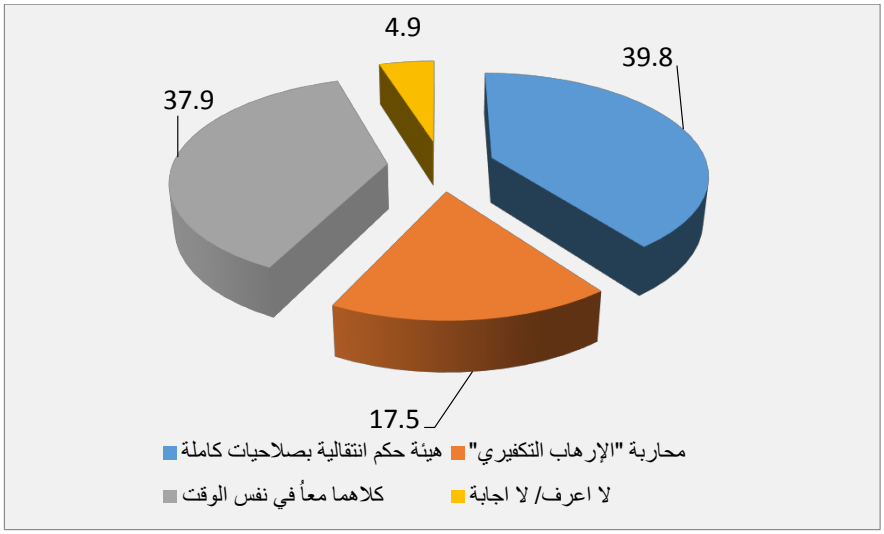

المدة الزمنية المتوقعة للتوصل إلى حل للنزاع في سورية عبر المفاوضات

تعيش سوريا اليوم في حالة حرب تطال كل شيء، أرقام مهولة عن الضحايا الذين يسقطون كل يوم، وعن ملايين النازحين واللاجئين الذين يعيشون في ظروف جد قاسية، والجميع يتساءل متى تنتهي هذه الحرب؟ للوقوف على رأي المستجيبين بخصوص المدة الزمنية المتوقعة لنجاح هذه المفاوضات توجهنا بالسؤال عن الفترة المتوقعة من أجل التوصل إلى حل للنزاع في سورية عبر المفاوضات. فجاءت النتائج على الشكل التالي، أكبرها 38.6 % تعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل في فترة أقصاها خمس سنوات، تليها تلك التي تفيد بإمكانية التوصل إلى حل في غضون فترة زمنية أقل (عام واحد) بنسبة 28.3 %، و أفاد 23.1 % من المستجيبين بأن الحل سيحتاج لفترة زمنية تتجاوز الخمس سنوات.

شكل (14). ما هو الرأي الأقرب إلى وجهة نظرك بخصوص إمكانية التوصل إلى حل للنزاع في سوريا عبر المفاوضات؟ (%)

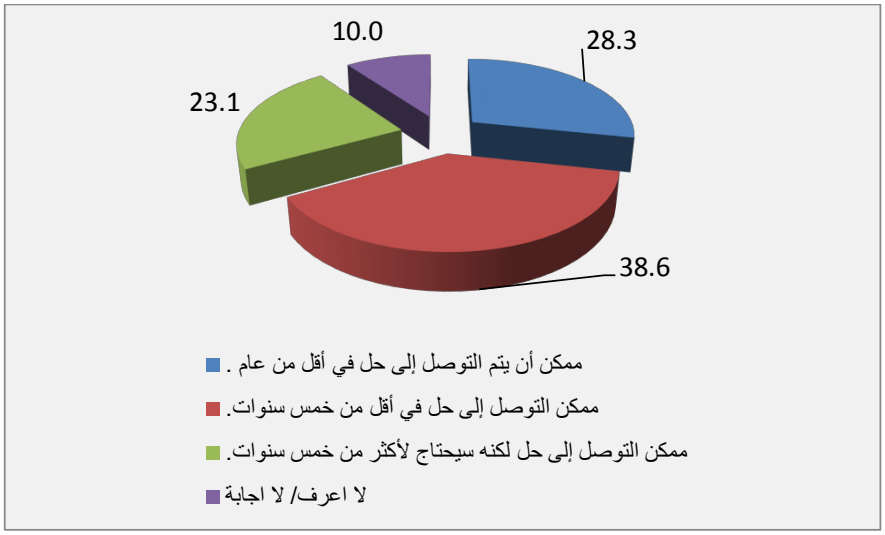

تنفيذ مضمون الاتفاقات على أرض الواقع

بفرض نجاح المتفاوضين في التوصل إلى اتفاق يرضي كافة الأطراف، ماذا عن التنفيذ؟ هناك الكثير من الكتائب المسلحة في سوريا وهي ذات توجهات مختلفة، وتدور الكثير من الشكوك حول طبيعة العلاقة بين قوى المعارضة السياسية والكتائب المسلحة، وإلى أي حد تستطيع المعارضة السياسية ضمان التزام هذه الكتائب بمضمون أي اتفاقات تنتج عن هذه المفاوضات. فقط حوالي ربع المستجيبين أجاب بنعم، تستطيع المعارضة السياسية الزام الكتائب المسلحة بالاتفاق. مقابل النسبة الأكبر 59.3 % أفادت بالنفي، وهناك 15.2 % ليس لديهم رأي محدد بهذا الخصوص (الشكل 15).

شكل (15). في حال التوصل إلى اتفاق، هل تعتقد ان المعارضة السياسية قادرة على إلزام الكتائب المسلحة بمضمونه؟ (%)

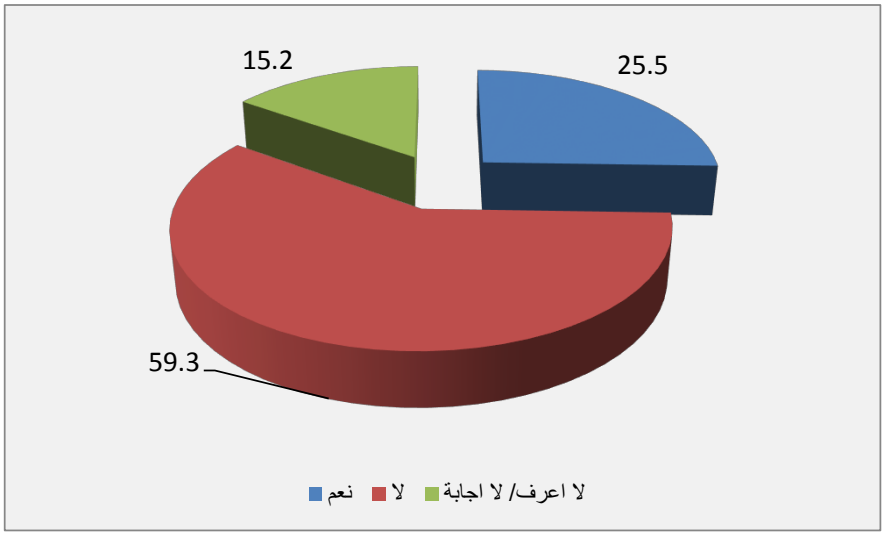

رابعاً: خطة دي ميستورا

بعد أن تم تعيينه مبعوثاً أممياً إلى سوريا خلفاً للأخضر الابراهيمي، طرح الدبلوماسي السويدي ستيفان دي ميستورا تصوراته للحل عبر مبادرة عُرفت باسم "خطة دي ميستورا" كانت نقطة البداية فيها تقترح "تجميد المعارك بحلب". وقال السيد دي ميستورا نفسه أن الرئيس بشار الأسد أبدى موافقة مبدئية على خطته، تحفظ عليها الائتلاف الوطني آنذاك، بينما رفضتها الكثير من فصائل المعارضة المسلحة.

يبدو أن معظم المستجيبين قد سمعوا بالخطة، بينما 21.8 % قالوا بأنهم لم يسمعوا بها من قبل (شكل 16). لمعرفة رأي أولئك المستجيبين الذين يعرفونها، توجهنا إليهم بالسؤال عن موقفهم منها. فقط 1.3 % منهم أفادوا بأنها ستكون في صالح المعارضة، ونسبة الذين أفادوا بأن ستكون في صالح أهالي مدينة حلب كانت 21.8 %، هذا بينما كانت النسبة الكبيرة والتي بلغت 62.7% من نصيب أولئك الذين يرون بأنها ستكون في صالح النظام فقط أو أنها لن تقدم أي حل (شكل 17).

شكل (17). هل سمعت بخطة دي ميستورا؟ (%)

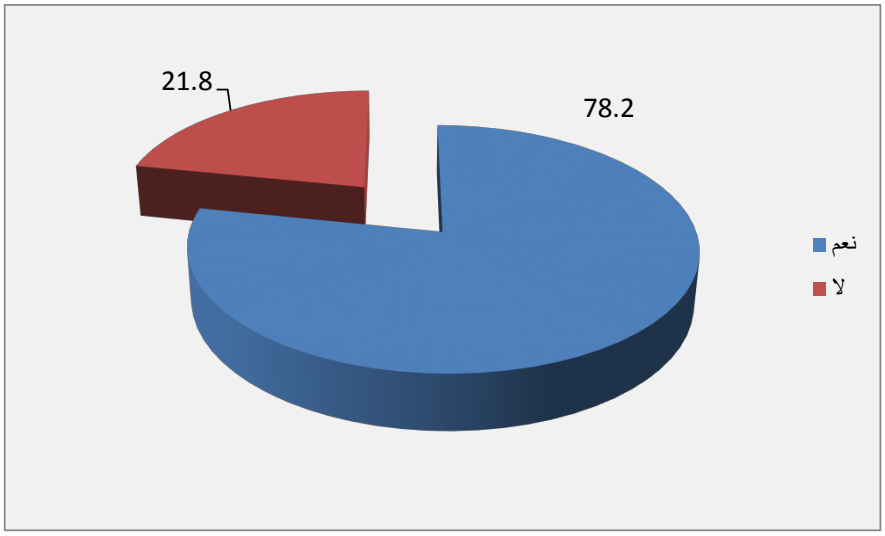

شكل (17). بخصوص خطة دي ميستورا، أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك؟ (%)

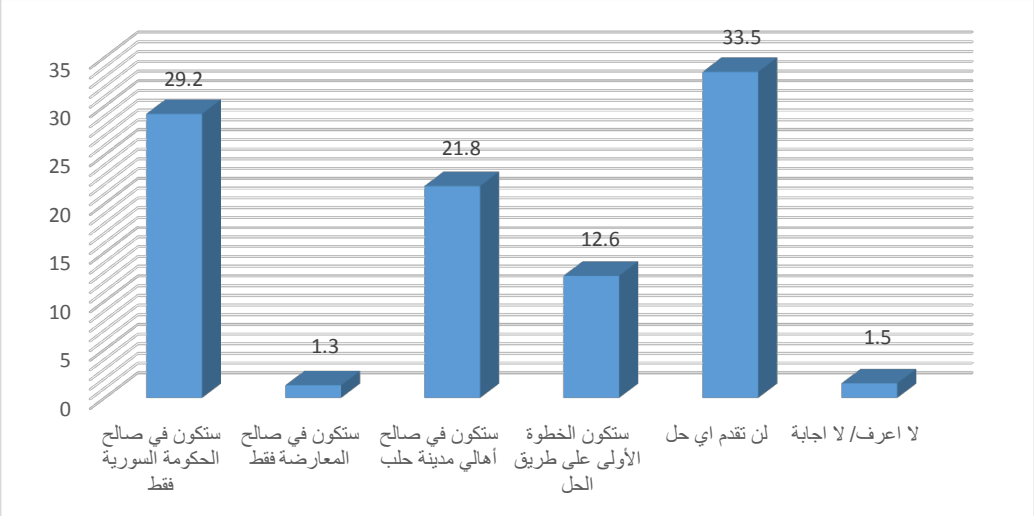

فيما يلي نقوم بعرض النتائج بناء على المناطق والموقف من النظام:

لا يبدو أن هناك حماس لهذه الخطة في أوساط المعارضة. يظهر الجدول (8) الموقف من خطة دي ميستورا تبعاً للموقف من النظام. كما هو واضح 75.3 % من المعارضين يرون بأنها ستكون في صالح حكومة النظام أو أنها لن تقدم أي حل، وفقط 13.7 %من المعارضين يفيدون بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب. أما المؤيدين للنظام فيبدو أنهم يميلون إلى دعمها، حيث أفاد ما نسبته 53.4% منهم أنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب أو أنها ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل، مقابل 43.7 % قالوا بأنها ستكون في صالح المعارضة فقط أو أنها لن تقدم أي حل.

جدول (8). الموقف من خطة دي ميستورا بناء على الموقف من النظام (%)

	مؤيد للنظام	معارض للنظام
ستكون في صالح الحكومة السورية فقط	2.9	44.1
ستكون في صالح المعارضة فقط	6.8	0.3
ستكون في صالح أهالي مدينة حلب	38.8	13.7
ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل	14.6	10.8
لن تقدم أي حل	36.9	31.2
المجموع	100	100

لا يبدو أن المستجيبين الحلبيين[5] في عينتنا مقتنعين بأن خطة دي ميستورا ستكون في صالح أهالي مدينة حلب، فقط 8.6 % منهم أفادوا بالإيجاب، مقابل 83.8 % قالوا بأنها ستكون في صالح النظام فقط أو أنها لن تقدم أي حل. تتشابه الإجابات كثيراً مع آراء أولئك الذين كانوا يسكنون في حلب لحظة إجراء الاستبيان، حيث أفاد 82.9 % منهم أنها ستكون في صالح النظام السوري فقط أو أنها لن تقدم أي حل. فقط 6.7 % أفادوا بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب (الجدول 9).

جدول (9). رأي أهالي حلب من خطة ديمستورا (%)

	حلب (المحافظة الأصل)	**حلب (المحافظة الحالية)**
ستكون في صالح الحكومة السورية فقط	44.3	37.8
ستكون في صالح المعارضة فقط	1.6	1.8
ستكون في صالح أهالي مدينة حلب	8.6	6.7
ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل	5.4	6.7
لن تقدم أي حل	39.5	45.1
لا أعرف/لا إجابة	0.5	1,8
المجموع	100	100

أما النتائج تبعاً لمناطق سيطرة النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، تظهر أن 75.6% من المستجيبين في المناطق الغير خاضعة للنظام يرون بأنها ستكون في صالحه فقط أو أنها لن تقدم أي حل، مقابل 0.4 % أفادوا بأنها ستكون في صالح المعارضة فقط، و قال 11.6% أنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب، هذه النسبة الأخيرة ترتفع إلى 39.11% في مناطق سيطرة النظام (الجدول 10).

بخصوص مدينة حلب بالذات:

– إن 45.1 % لا يرون فيها أي حل، مقابل 13.4 % يفيدون بأنها ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل أو أنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب (الجدول 11).

وبالنظر إلى النتائج على أساس مناطقها الخاضعة أو الخارجة عن سيطرة النظام:

[5] الذين أفادوا أن محافظتهم الأصل هي حلب

– تبرز مباشرة المخاوف في مناطق المعارضة، حيث النسبة الأكبر من المستجيبين في هذه المناطق يفيدون بأنها ستكون في صالح النظام فقط، يأتي في المرتبة الثانية خيار "لن تقدم أي حل" وعدد ضئيل جداً (4 أشخاص من بين 115، أي فقط 3.5 %) أفاد بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب (الجدول 11).

جدول (10). الموقف من خطة دي ميستورا بناء على المناطق تحت / خارج سيطرة النظام (%)

	مناطق سيطرة النظام	مناطق خارج سيطرة النظام
ستكون في صالح الحكومة السورية فقط	14.6	38.0
ستكون في صالح المعارضة فقط	2.8	0.4
ستكون في صالح أهالي مدينة حلب	39.1	11.6
ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل	14.6	11.4
لن تقدم أي حل	26.6	37.6
لا أعرف/لا إجابة	2.4	1.0
المجموع	100	100

جدول (11). الموقف من خطة دي ميستورا بناء على مناطق حلب (نظام / معارضة) (ع)

	حلب – تحت سيطرة النظام (بالعدد)	%	حلب– تحت سيطرة المعارضة (بالعدد)	%
ستكون في صالح الحكومة السورية فقط	1	2.0	61	53.0
ستكون في صالح المعارضة فقط	2	4.1	1	0.9
ستكون في صالح أهالي مدينة حلب	7	14.3	4	3.5
ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل	10	20.4	1	0.9
لن تقدم أي حل	26	53.1	48	41.7
لا أعرف/لا إجابة	3	6.1	0	0.0
المجموع	49	100	115	100

الخلاصة

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة كما يلي:

أولاً: الموقف من المفاوضات

- إن 54.7 % من المستجيبين يؤيدون الذهاب في طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل للنزاع في سوريا، مقابل 42.5 % برفضون.
- تؤثر عدّة عوامل ديموغرافية، سياسية، واقتصادية في الموقف من المفاوضات:
  - العمر: أكثر من نصف الشباب الأقل من 25 عام يميلون إلى رفضها، والكبار (56 وما فوق) منقسمون على أنفسهم نوعاً ما، أما بقية الفئات العمرية فتؤيدها بنسبة كبيرة.
  - الفئات ذات الدخل المنخفض (أقل من 25 ألف ليرة سورية) منقسمة على نفسها، بينما يؤيدها ذوو الدخل الأعلى بنسبة كبيرة .
  - تؤثر الإيديولوجيا في الموقف من المفاوضات، يؤيدها العلمانيون بنسبة كبيرة، بينما لا تؤيد النسبة الأكبر من الإسلاميين هذا الخيار.
  - الطائفة: ينقسم السنة على أنفسهم، بينما تؤيدها باقي الطوائف بنسب مختلفة، بما فيهم العلويين.
  - هناك اختلاف حسب مناطق إجراء المقابلة : الغلبة كانت لرافضي المفاوضات في كل من مخيمات الأردن وحمص وإدلب واللاذقية ودرعا، بينما تؤيدها باقي المناطق.
  - أولئك الذين قالوا أن مدينتهم الأصل هي درعا كانوا في مقدمة الرافضين للمفاوضات، تلاهم أبناء إدلب وحمص. اما أبناء باقي المناطق فيؤيدونها، باستثناء أبناء دير الزور واللاذقية، حيث يبدو انهم منقسمين على أنفسهم نوعاً ما.
  - نسبة كبيرة من المستجيبين في المناطق الخاضعة للنظام تؤيد الذهاب إلى المفاوضات، بينما تنقسم المناطق الخارجة عن سيطرته على نفسها، تقريباً النصف بالنصف: 48.8 % مقابل 48.0 %.

ثانياً: قبل الذهاب إلى المفاوضات

- حوالي نصف المستجيبين[6] يرون أن غياب الرغبة الدولية في إيجاد حل هي السبب الرئيسي لاستمرار النزاع في سوريا.

[6] المستجيبون المذكورون هنا وفيما يلي هم أولئك الذين أعربوا في وقت سابق عن عدم معارضتهم للذهاب إلى المفاوضات

- يعتقد 58 % من المستجيبين بضرورة فرض شروط مسبقة قبل الذهاب إلى المفاوضات (فقط 6.5 يقولون أن النظام هو من يجب أن يضع هذه الشروط). هناك شبه إجماع بينهم على تأييد كل من الشروط التالية: فك الحصار عن المدنيين، إطلاق سراح المعتقلين، الكشف عن مصير المفقودين، وقف القصف على المناطق المدنية، سحب الميليشيات الأجنبية التي تقاتل إلى جانب النظام أو المعارضة. ونسبة 64.8 % تؤيد شرط إلغاء العقوبات على سوريا، مقابل 17.5 % أفادوا بأنهم يعارضون ذلك بشدة.
- حازت "لا أعرف/لا إجابة" على نسبة أكبر من غيرها من الإجابات على سؤال التمثيل السياسي. وحلت في المرتبة الأولى في مناطق المعارضة، وفي المرتبة الثانية في مناطق النظام. يعكس هذا الأمر أزمة كبيرة بخصوص التمثيل السياسي سواء في مناطق سيطرة النظام أو خارجها.
- هناك شبه إجماع بين المستجيبين على ضرورة أن تكون المفاوضات برعاية دولية، مع تأييد لمشاركة دول أوروبية، وعربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا. أما الموقف من روسيا وإيران فهو مختلف.
- هناك معارضة شديدة لمشاركة إيران، أما بخصوص روسيا فالمعارضة أقل حده، ونسبة 54 % تؤيد مشاركتها.
- يميل معارضو النظام إلى رفض مشاركة كل من روسيا وإيران وإن بنسب مختلفة: 55.4 % للأولى، 72.7 % للثانية.

ثالثاً: المفاوضات ونتائجها

- هناك تيارين أساسيين بخصوص المسألة الأولى التي يجب مناقشتها في المفاوضات: الأول يفضل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة، والثاني يفضل مناقشة هيئة الحكم ومكافحة الإرهاب بالتوازي. لا يبدو أن مطلب النظام (المتمثل بمناقشة مكافحة الإرهاب فقط) يحظى بتأييد في عينتنا، فقط 17.5 % أبدوا تأييدهم لهذا الاقتراح.
- النسبة الكبرى (66.9 %) ترى أنه من الممكن انجاز الحل في فترة زمنية أقل من 5 سنوات.
- لا يرى المستجيبون أن المعارضة السياسية قادرة على الزام الفصائل المسلحة بالالتزام بمضمون الاتفاقات التي ممكن ان تنجم عن المفاوضات، فقط الربع تقريباً أفاد بالإيجاب.

رابعاً: خطة دي ميستورا

- معظم المستجيبين على اطلاع على الخطة. نسبة ضئيلة جداً تعتقد انها ستكون في صالح المعارضة فقط (1.3 %)، مقابل 62.7 % يعتقدون أنها ستكون في صالح النظام فقط أو أنها لن تقدم أي حل. نسبة 21.8 % تعتقد أنها ستكون في صالح مدينة حلب.
- تختلف الإجابات باختلاف المناطق (تحت/خارج سيطرة النظام) والموقف من النظام (مؤيد/معارض).
- لا تؤيد أوساط المعارضة هذه الخطة، حيث 75.3 % يرون أنها ستكون في صالح النظام فقط أو أنها لن تقدم أي حل. فقط نسبة قليلة 13.7 % أفادت بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب. أما المؤيدون للنظام

فيدعمونها: نسبة 53.4 % قالوا أنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب أو أنها ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل.

- سواء أولئك الذين قالوا أن حلب هي منطقتهم الأصل، أو أولئك الذين كانوا مقيمين في حلب عند اجراء المقابلة، النسبة الكبيرة منهم لا ترى فيها أي حل أو تعتقد أنها ستكون في صالح النظام فقط (حوالي 83 %)، ونسبة قليلة منهم تعتقد بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب بحدود (7–8 %).
- ترى النسبة الكبرى من المستجيبين (75.6 %) في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أنها لن تقدم أي حل أو أنها ستكون في صالح النظام.
- في مدينة حلب: 45.1 % لا يرون فيها أي حل، مقابل 13.4 % يفيدون بأنها ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل أو أنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب. وعدد ضئيل جداً من المعارضين للنظام (4 أشخاص من بين 115) أفادوا بأنها ستكون في صالح أهالي مدينة حلب.

توصيات

لم يُستشر السوريون في مفاوضات الحل السياسي، لقد تم التعامل مع جهات سياسية تفتقر للتأييد داخل سوريا، وتم التعامل معها بناء على مصالح قوى إقليمية أو دولية لا تعير بالاً لآراء السوريين الذين دفعوا ثمناً غالياً من أجل إنجاز التغيير السياسي. إن مقاربة مواقف وآراء السكان بخصوص شكل الاتفاقات التي تخص أمور تتعلق بمصيرهم ومصير مدينتهم أمر ضروري لنجاح أي اتفاقات. فلا يمكن أن يكون النجاح مصير أي خطة تحظى بثقة طرف واحد في النزاع، بينما تغيب الثقة فيها عند الطرف الآخر (كما هو حال خطة دي ميستورا).

من الضروري إنجاز المزيد من المسوحات (وبعينة تمثيلية عندما يكون ذلك ممكناً) للوقوف على آراء الناس المعنيين وتعزيز مشاركتهم باتخاذ القرارات التي تتعلق بأي اتفاقات وتفاهمات تخصهم، في تلك التي تتم على مستوى سوريا ككل أو على المستوى المحلي، وسواء فيما يخص مرحلة المفاوضات أو مرحلة ما بعد النزاع وبناء السلام. خصوصاً في ظل أزمة التمثيل السياسي التي تجلّت بوضوح في هذه الدراسة.

ملحق

خريطة (1). اماكن توزع العينة حسب نظام تحديد المواقع في الاجهزة اللوحية

جدول (أ) . توزع العينة حسب المنطقة الحالية والطائفة

المحافظة	سنة	شيعة	علويين	اسماعيليين	دروز	أزيديين	مسيحيين	لا اجابة	المجموع %	عدد المقابلات
الحسكة	38.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	5.5	55.3	100	217
دير الزور	94.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	100	183
حلب	83.7	1.5	3.9	0.9	0.6	0.9	5.1	3.3	100	332
إدلب	94.4	0.0	0.0	.00	0	0.0	2.3	3.3	100	479
اللاذقية(جبل التركمان)	78.5	0.0	8.9	3.8	1.3	0.0	2.5	5.1	100	79
طرطوس	9.1	2.7	46.4	35.5	0.0	0.0	3.6	2.7	100	109
حمص (الرستن)	88.9	1,2	1.2	2.9	0.0	0.0	1.2	4.7	100	171
ريف دمشق	71.5	0.7	1.4	1.4	1.4	0.7	0.7	22.2	100	144
دمشق	23.5	4.9	12.3	11.3	3.9	0.5	11.8	31.9	100	204
السويداء	11.4	0.0	0.0	0.0	38.6	0.0	0.0	50.0	100	132
القنيطرة	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	100	2
حماة	88.5	0	5.7	2.6	0.0	0.4	2.6	0.0	100	227
درعا	92.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	7.3	100	245
مخيمات الاردن	99.1	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	100	110
مخيمات تركيا	95.9	0.0	0.0	1.0	0.0	1.0	0.0	2.0	100	98
مخيمات لبنان	54.3	0.0	0.0	14.3	5.7	0.0	8.6	17.1	100	35
عدد المقابلات	*2028*	*21*	*112*	*87*	*67*	*8*	*82*	*362*	-	*2767*
المجموع٪	*73.3*	*0.8*	*4.1*	*3.1*	*2.4*	*0.3*	*3.0*	*13.1*	*100*	

جدول (ب) .توزع العينة حسب المنطقة الحالية، الإيديولوجيا، و الدخل الشهري

المحافظة	الإيديولوجيا (%)					الدخل الشهري (%)					
	أقصى العلمانية	علماني	وسط	إسلامي	أقصى الإسلام السياسي	أقل من 25 ألف	بين 25- 75 ألف	أكثر من 75 ألف	أفضل عدم الإجابة	المجموع
الحسكة	88.5	7.8	1.8	1.4	0.5	37.8	43.8	14.3	4.1	100
دير الزور	16.4	37.2	6.6	32.8	7.1	20.8	15.8	1.6	61.7	100
حلب	17.8	20.5	29.8	21.1	10.8	32.2	29.8	10.5	27.1	100
إدلب	14.0	33.4	9.2	32.2	11.3	51.4	19.8	3.8	25.1	100
اللاذقية	13.9	39.2	11.4	27.8	7.6	30.4	19.0	7.6	43.0	100
طرطوس	61.5	31.2	0.9	5.5	0.9	71.6	11.0	1.8	15.6	100
حمص	7.6	16.4	22.2	31.6	22.2	32.2	11.7	4.1	52.0	100
دمشق	75.0	16.2	2.0	5.4	1.5	27.9	52.5	4.4	15.2	100
ريف دمشق	22.9	29.9	16.0	26.4	4.9	43.8	20.8	2.1	33.3	100
السويداء	66.7	28.8	3.0	0.8	0.8	40.9	36.4	3.8	18.9	100
القنيطرة	50.0	50.0	0.0	0.0	0.0	50.0	50.0	0.0	0.0	100
حماه	13.2	17.6	3.5	59.9	5.7	49.8	43.6	3.1	3.5	100
درعا	3.7	7.3	45.3	41.6	2.0	50.6	19.6	3.7	26.1	100
المخيمات – الأردن	18.2	11.8	15.5	31.8	22.7	80.9	13.6	3.6	1.8	100
المخيمات –تركيا	1.0	4.1	14.3	53.1	27.6	60.2	31.6	4.1	4.1	100
المخيمات– لبنان	54.3	34.3	5.7	5.7	0.0	34.3	22.9	8.6	34.3	100
النسبة من العينة	**28.7**	**22.0**	**14.1**	**27.0**	**8.3**	**43.4**	**27.2**	**5.3**	**24.1**	**100**

جدول (ت). توزع العينة حسب المنطقة الحالية، الفئات العمرية، والمستوى التعليمي

المحافظة	الفئات العمرية (%)					المستوى التعليمي					المجموع
	أقل من 25	بين 26-35	بين 36-45	بين 46-55	56 ومافوق	الأمية	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	جامعية ومافوق	
الحسكة	13.8	41.9	24.9	13.8	5.5	3.2	6.9	17.5	22.6	49.8	100
دير الزور	25.1	48.1	21.3	5.5	0.0	0.5	1.6	9.3	36.6	51.9	100
حلب	27.1	36.4	19.9	12.0	4.5	2.1	9.3	21.4	28.9	38.3	100
إدلب	20.5	36.1	24.4	13.4	5.6	2.5	6.1	20.9	34.0	36.5	100
اللاذقية	25.3	36.7	19.0	10.1	8.9	3.8	19.0	15.2	32.9	29.1	100
طرطوس	32.1	36.7	22.0	3.7	5.5	0.9	3.7	12.8	41.3	41.3	100
حمص	31.0	29.2	21.1	11.7	7.0	1.8	15.2	22.2	25.7	35.1	100
دمشق	13.7	64.7	15.7	2.5	3.4	0.0	2.0	5.4	31.9	60.8	100
ريف دمشق	36.8	45.8	13.2	2.1	2.1	3.5	7.6	18.8	17.4	52.8	100
السويداء	26.5	28.8	28.8	12.9	3.0	3.0	6.1	19.7	36.4	34.8	100
القنيطرة	0.0	50.0	0.0	50.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	100
حماه	17.6	65.2	14.5	1.8	0.9	0.9	2.6	11.9	32.2	52.4	100
درعا	45.3	29.0	16.3	9.4	0.0	0.8	4.9	29.0	40.8	24.5	100
المخيمات - الأردن	20.0	31.8	26.4	17.3	4.5	7.3	43.6	20.9	20.9	7.3	100
المخيمات - تركيا	24.5	30.6	26.5	13.3	5.1	9.2	17.3	19.4	17.3	36.7	100
المخيمات- لبنان	22.9	51.4	14.3	8.6	2.9	11.4	20.0	11.4	11.4	45.7	100
النسبة من العينة	**25.0**	**40.9**	**20.7**	**9.5**	**3.8**	**2.5**	**8.5**	**18.0**	**30.6**	**40.4**	**100**

–الاستبيان –

هل تؤيد الذهاب في طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل للنزاع في سوريا؟

- نعم
- لا
- لا أعرف / لا إجابة

أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك...

- يجب أن تقوم المعارضة بفرض شروط مسبقة قبل البدء بالمفاوضات.
- يجب أن تقوم الحكومة السورية بفرض شروط
- مسبقة قبل البدء بالمفاوضات.
- يجب أن يقوم الطرفان بفرض شروط مسبقة
- يجب الذهاب إلى المفاوضات من دون أي شروط مسبقة.
- لا أعرف/ لا إجابة.

أين تكمن العقبات التي أعاقت التوصل إلى حل عبر المفاوضات حتى الآن برأيك؟

- المشكلة في الحكومة السورية
- المشكلة في المعارضة السياسية
- المشكلة في المعارضة المسلحة
- غياب الرغبة الدولية في إنهاء النزاع
- المشكلة في الحكومة السورية والمعارضة معاً
- لا أعرف /لا إجابة

أي من المسائل التالية تراها شروط ضرورية يجب البدء بتنفيذها قبل الدخول في أي مفاوضات ...

	أؤيد بشدة	أؤيد إلى حدا ما	أعارض إلى حد ما	أعارض بشدة	لا اعرف/ لا اجابة
فك الحصار عن المناطق المدنية					
إطلاق سراح المعتقلين					
وقف القصف على المناطق المدنية					
الكشف عن مصير المفقودين					
سحب الميليشيات الأجنبية التي تقاتل إلى جانب الحكومة السورية					
سحب الميليشيات الأجنبية التي تقاتل إلى جانب المعارضة					
الغاء العقوبات على سوريا					

أي من الجهات التالية تعتبرها ممثلة لك ولمصالحك في المفاوضات؟

- الحكومة السورية
- الحكومة السورية المؤقتة
- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة
- هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي
- تيار بناء الدولة
- المعارضة المسلحة
- لجان التنسيق المحلية
- لا أعرف/لا إجابة
- جهات آخرى ... اذكرها

أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك

- المفاوضات يجب أن تتم برعاية وبضمانات دولية
- المفاوضات يجب أن تتم برعاية وبضمانات إقليمية
- المفاوضات يجب أن تتم برعاية وبضمانات عربية
- المفاوضات يجب أن تكون سورية – سورية وبلا أي رقابة أو ضمانات خارجية
- لا اعرف/ لا إجابة

اي من الدول التالية ترى انه من الواجب اشراكها في رعاية المفاوضات؟

	أؤيد بشدة	أؤيد إلى حدا ما	أعارض إلى حد ما	أعارض بشدة	لا اعرف/ لا اجابة
روسيا					
إيران					
الولايات المتحدة الأمريكية					
الدول الأوروبية					
تركيا					
الدول العربية					

ما هي المسألة الأولى التي يجب أن يناقشها ويتفق عليها الطرفين حتى يمكن الاستمرار في المفاوضات؟

- هيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة
- محاربة الإرهاب التكفيري
- كلاهما معا في نفس الوقت
- لا اعرف/ لا اجابة

ما هو الرأي الأقرب إلى وجهة نظرك بخصوص إمكانية التوصل إلى حل للنزاع في سورية عبر المفاوضات ؟

- ممكن أن يتم التوصل إلى حل في أقل من عام
- ممكن التوصل إلى حل في أقل من خمس سنوات
- ممكن التوصل إلى حل لكنه سيحتاج لأكثر من خمس سنوات
- لا اعرف/ لا اجابة

في حال التوصل إلى اتفاق، هل تعتقد ان المعارضة السياسية قادرة على إلزام الكتائب المسلحة بذلك الاتفاق؟

- نعم
- لا
- لا اعرف / لا إجابة

هل سمعت بخطة دي مستورا؟

- نعم
- لا

بخصوص خطة دي مستورا، أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك

- ستكون في صالح الحكومة السورية فقط
- ستكون في صالح المعارضة فقط
- ستكون في صالح أهالي مدينة حلب
- ستكون الخطوة الأولى على طريق الحل
- لن تقدم اي حل
- لا اعرف/ لا اجابة

الجنس	العمر	الحالة المدنية	ما هو معدل الدخل الشهري؟
O ذكر	....	O عازب	O اقل من ٢٥ الف ليرة سورية
O أنثى		O متزوج	O بين ٢٥ الف و ٧٥ الف ليرة سورية
		O أرمل/أرملة	O اكثر من ٧٥ الف ليرة سورية
		O مطلق/مطلقة	O افضل عدم الاجابة

المهنة حالياً	المهنة سابقاً	المنطقة الاصل	المنطقة الحالية
O مزارع	O مزارع	O محافظة الحسكة	O محافظة دير الزور
O موظف حكومي	O موظف حكومي	O محافظة دير الزور	O محافظة الرقة
O موظف في شركة خاصة/منظمات	O موظف في شركة خاصة/منظمات	O محافظة الرقة	O محافظة حلب
O مقاتل	O مقاتل	O محافظة حلب	O محافظة إدلب
O مهنة حرة	O مهنة حرة	O محافظة إدلب	O محافظة اللاذقية
O طالب	O طالب	O محافظة اللاذقية	O محافظة طرطوس
O مدير برتبة متوسطة	O مدير برتبة متوسطة	O محافظة طرطوس	O محافظة حمص
O مدير برتبة عالية	O مدير برتبة عالية	O محافظة حمص	O محافظة دمشق
O عاطل عن العمل	O عاطل عن العمل	O محافظة دمشق	O محافظة ريف دمشق
O غير ذلك	O غير ذلك	O محافظة ريف دمشق	O محافظة السويداء
		O محافظة السويداء	O محافظة القنيطرة
		O محافظة القنيطرة	O محافظة حماه
		O محافظة حماه	O محافظة درعا
		O محافظة درعا	O المخيمات –الاردن
			O المخيمات –تركيا
			O المخيمات –لبنان

الديانة – الطائفة

- *سني*
- *شيعي*
- *علوي*
- *اسماعيلي*
- *درزي*
- *أزيدي*
- *مسيحي*
- *افضل عدم الاجابة*

القومية – الاثنية

- *عربي*
- *كردي*
- *ارمني*
- *اشوري*
- *تركماني*
- *شركسي*
- *افضل عدم الاجابة*
- *غير ذلك*

المستوى التعليمي

- أمي
- ابتدائية
- اعدادية
- ثانوية
- جامعة
- دراسات عليا

اختار رقم بين صفر و عشرة ، حيث صفر دولة علمانية وعشرة خلافة اسلامية برأيك ما هو شكل الدولة الذي تعتقد انه الافضل لسورية في المستقبل ؟

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

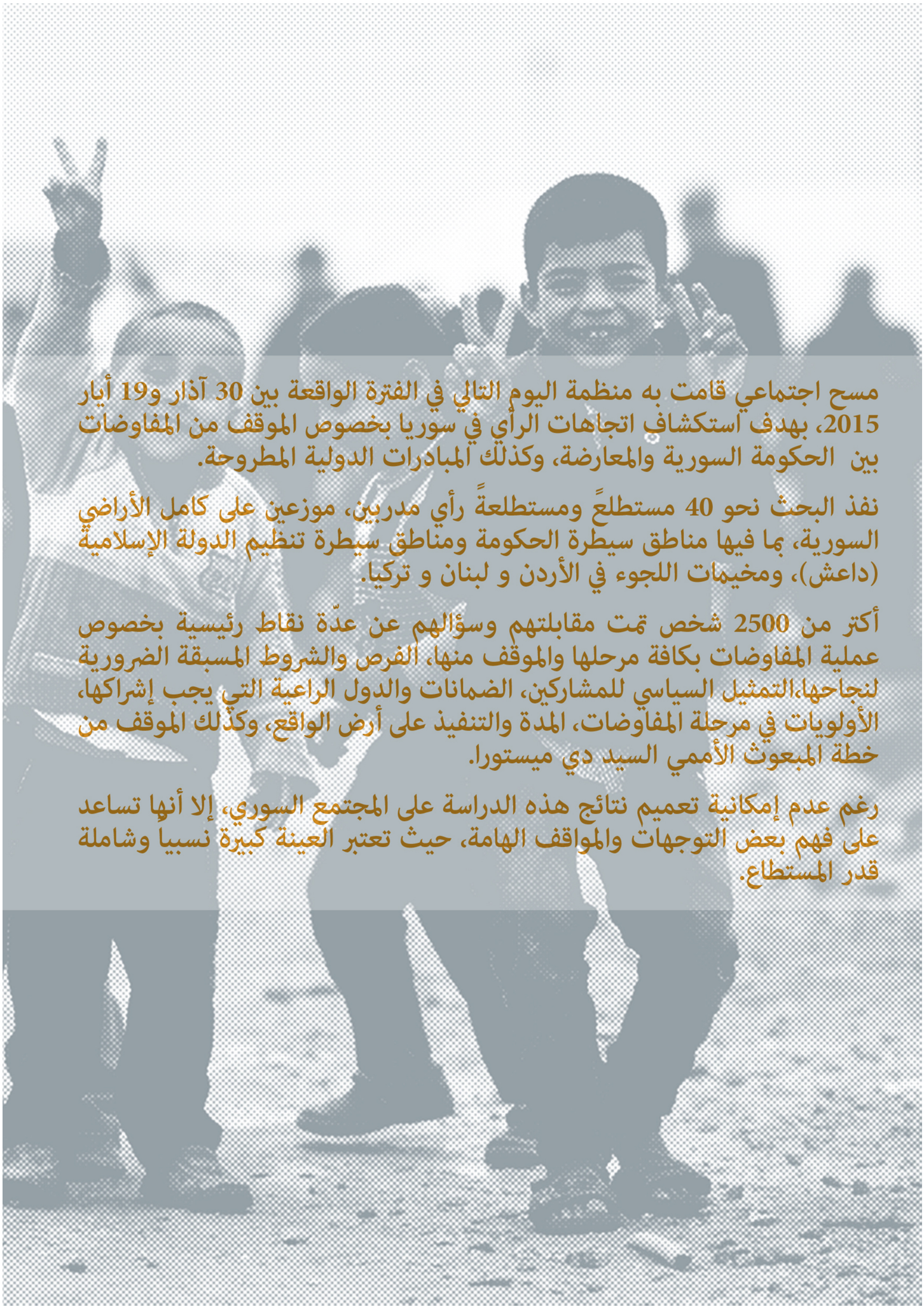

مسح اجتماعي قامت به منظمة اليوم التالي في الفترة الواقعة بين 30 آذار و19 أيار 2015، بهدف استكشاف اتجاهات الرأي في سوريا بخصوص الموقف من المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة، وكذلك المبادرات الدولية المطروحة.

نفذ البحث نحو 40 مستطلعً ومستطلعةً رأي مدربين، موزعين على كامل الأراضي السورية، بما فيها مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومخيمات اللجوء في الأردن و لبنان و تركيا.

أكثر من 2500 شخص تمت مقابلتهم وسؤالهم عن عدّة نقاط رئيسية بخصوص عملية المفاوضات بكافة مرحلها والموقف منها، الفرص والشروط المسبقة الضرورية لنجاحها،التمثيل السياسي للمشاركين، الضمانات والدول الراعية التي يجب إشراكها، الأولويات في مرحلة المفاوضات، المدة والتنفيذ على أرض الواقع، وكذلك الموقف من خطة المبعوث الأممي السيد دي ميستورا.

رغم عدم إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمع السوري، إلا أنها تساعد على فهم بعض التوجهات والمواقف الهامة، حيث تعتبر العينة كبيرة نسبيا وشاملة قدر المستطاع.